كلمة مدير المخبر

تشهد الأمة العربية تغيرات على جميع الأصعدة، بل ثورات أدت إلى زعزعة الأنظمة القائمة، وهذه التغييرات أليست في حاجة إلى دراسات وأبحاث سوسيولوجية تكشفها وتحللها وتفسرها وتعبر عنها...؟

والتساؤل الذي يطرحه الخاصة بل وحتى العامة من الناس، هو هل عبرّت الدراسات السوسيولوجية عن المشكلات الإجتماعية...؟ هل فعلا قامت هذه الدراسات بالدور المطلوب منها لتحليل المشكلات الإجتماعية...؟ وبالتالي السيطرة والتحكم في مسارها...؟

وإذا كنا نقرّ اليوم بعدم رضانا على الدراسات السوسيولوجية لعدم قدرتها على تحليل الظواهر والمشكلات المتفشية في المجتمعات، وعدم قدرتها في السيطرة على هذه المشكلات، فإن عدم رضانا يعتبر مؤشرا إيجابيا يدل على شعورنا بالمشكلات.

ولعل أهم فكرة يبدأ بها الباحث الإجتماعي دراساته وأبحاثه هي الشعور بالمشكلة، ونحن أصبحنا اليوم نشعر بمشكلة تقصير الدراسات السوسيولوجية عن أداء دورها كاملا في معالجة الواقع الإجتماعي ومشكلاته.

وما هذه المجلة التي أنشأها مخبر التغيير الاجتماعي والعلاقات العامة التابع لكلية العلوم الإجتماعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، إلا دليلا قاطعا على شعورنا بأهمية الدراسات السوسيولوجية في معالجة المشكلات الإجتماعية، وسوف نظل أوفياء لتنظيم مختلف المناسبات حتى نستطيع أن ننهض بالمجتمع عن طريق الإهتمام بالدراسات التي تدرس قضاياه، وتحلل مشكلاته.

والمرء لا يحتاج إلى كثرة تفكير ليدرك أن الدراسات الإجتماعية في واقعنا الإجتماعي الجزائري ظلت تدور حول مشكلات ليست جديرة بالإهتمام والدراسة، كما أن ارتباط الدراسات والأبحاث الإجتماعية بالشهادات أجهض مشروع التنمية الإجتماعية الشاملة، وجعل أغلب الدراسات تلف وتدور حول نفس المشكلات، بل نجد التكرار الذي يلازم تناول هذه المشكلات، بالإضافة إلى الكمّ النظري الهائل لهذه البحوث التي للأسف لا

تتردد إلا داخل أسوار الجامعة، بل إن صلتها بالمجتمع ضعيفة وغير قادرة على استيعاب قضاياه، فمردود الدراسات السوسيولوجية أغلبه كمّي، ولا يدخل في إطار الدراسات العلمية الأصيلة، وهذا مؤشر يدل على أن هذه البحوث لا تستجيب لحاجات وقضايا المجتمع الذي تتواجد فيه، وبالتالي تحدث القطيعة بين واقع البحوث والواقع الإجتماعي المعاش، ولا ننسى واقعا آخر هو الإنقلاب الذي عرفته الدراسات السوسيولوجية في فترة سيادة التوجه الإشتراكي، الذي إرتبط فيه مسار التعليم العالي بتوجيه الإرادة السياسية.

فعلم الإجتماع عندنا كان مرتبطا بالتوجّه الإشتراكي للبلاد، فتخصص علم الإجتماع الريفي والحضري كان يومها متجاوبا مع بداية تطبيق الثورة الزراعية، ونفس الشيء بالنسبة لعلم الإجتماع الصناعي، فكانت أغلب البحوث السوسيولوجية التي أنجزت أيامها تصب كلها حول الثورة الزراعية، والتصنيع، والهجرة، والنزوح الريفي، والعاملين في قطاع الصناعة، والتعاونيات الفلاحية، وهذا ما أدّى بالدراسات الإجتماعية إلى أن تبتعد عن الموضوعية، وتدور في فلك السلطة، إلا أنه ومن حسن حظ الدراسات السوسيولوجية أن في بداية الألفية الثالثة شهدت تحررا من السلطة، فلم تعد توجهها، ولم تعد تفرض عليها توجها معينا، فتحررت من السيطرة الإيديولوجية إلى حد ما، وما عليها اليوم إلا أن تعمل جاهدة من أجل فرض معرفتها العلمية.

فعلم الإجتماع لا ينبغي النظر إليه باعتباره علما أكاديميا فحسب، بل باعتباره منتجا معرفيا يرصد الواقع الإجتماعي، ويحلله، ويفسره، بل ويساعد في رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية للوطن.

بل لابد من تفعيل دور الدراسات الإجتماعية في الواقع الإجتماعي، حيث يفتح المجال لشراكة قوية بين مؤسسات المجتمع والباحثين الإجتماعيين، ويتم بينها التعاون والتنسيق، وإزالة القطيعة بين المشتغلين بعلم الإجتماع وباقي قطاعات المجتمع، والمؤسسات الخدماتية، وإزالة القيود السياسية والأخلاقية أمام المشتغلين بحقل السوسيولوجيا.

وأخيرا أقول أن قدرة الدراسات السوسيولوجية على وقوفها صامدة تأتي من قدرة المشتغلين بها، فهم وحدهم يستطيعون أن يجعلوا لهذا العلم قيمة، بل ويستطيعون تشكيل

نخبة تستند على المعرفة والعلم، وتكون هي السلطة الفعلية التي تفسر وتحلل، بل وتضع الحلول لمشكلات المجتمع المعقدة والمستعصية عن الحل.

مدير المخبر

أ.د حسان الجيلاني